

ورشة " هجرة العمالة العربية غير المنظمة ... المشاكل والحلول

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

- السيد مدير التنمية البشرية والتشغيل ومنظمة العمل العربية
- السيد رئيسة وحدة التنمية البشرية والتدريب والتصنيف المهني بمنظمة العمل العربية
- السيدة والسيد ممثلا منظمة الهجرة الدولية
- السادة الخبراء وممثلي وزارات العمل بالبلدان العربية

حضرات السيدات والسادة :

يسعدنى أن أرحب بكم، فى هذا اللقاء متمنيا لكم مقاما طيبا بمدينة الدار البيضاء وشاكرا تفضلكم بالمشاركة فى أشغال ورشة "هجرة العمالة العربية غير المنظمة ... المشاكل والحلول".

الشكر موصول بصفة خاصة لكل من منظمة العمل العربية ومنظمة الهجرة الدولية على ما بذلتاه من جهد من أجل تنظيم هذه الورشة وحرسهما على توفير كل شروط النجاح لأشغالها.

حضرات السيدات والسادة :

أن مباركتنا لاقتراح عقد هذا اللقاء على أرض المملكة المغربية تأتي انسجاما مع قناعتنا الراسخة بأهمية تعميق الحوار حول قضايا الهجرة وما يرتبط بها من تحديات لا يمكن رفعها إلا فى إطار منظور مشترك يراعى أبعادها المختلفة. ولا شك أن انعقاد هذه الورشة، على مستوى الخبراء المتخصصين فى البلدان العربية وفى منظمة العمل العربية ومنظمة الهجرة الدولية سيساعد على بلورة هذا المنظور الشمولي المشترك.

وأود التأكيد منذ البداية على أن التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية وإيجاد الحلول الملائمة لها مرتبط ارتباطا وثيقا بالأجوبة والحلول المعتمدة لتشجيع وتيسير قنوات الهجرة النظامية وخاصة الهجرة النظامية من أجل العمل.

وكيفما اختلفت الآراء والمواقف حول ظاهرة الهجرة بصفة عامة فإنه لم يعد هناك مجال للتشكيك فى إسقاطاتها الإيجابية على التنمية سواء فى البلدان الأصلية أو فى بلدان الاستقبال.

وقد أصبح من المؤكد أن المهاجرين يساهمون أكثر فى الجهودات التنموية ببلدانهم الأصلية أو بالبلدان التى يهاجرون إليها حينما تكون حقوقهم محمية ومضمونة.

ومن هذا المنطلق، ما فتننا ننادى وندعم كل المبادرات الرامية إلى معالجة ظاهرة الهجرة وفق مقاربة حقوقية تراعى الحقوق الأساسية للأجراء. ولا يخامرنا الشك في أن هذه الورشة ستخصص حيزا هاما من أشغالها لموضوع حماية حقوق المهاجرين وذلك من خلال استعراض السياسات الناجحة والممارسات الفضلى المعتمدة لضمان وصيانة هذه الحقوق منذ انطلاق مشروع الهجرة من البلدان الأصلية وأثناء الإقامة ببلد المهجرة إلى العودة مجددا إلى البلد الأصلي.

ونتمنى أن يحظى موضوع الحماية الاجتماعية للمهاجرين كحق من حقوقهم الأساسية بكامل عناية كافة المشاركين في الورشة وذلك اعتبارا لما ينطوي عليه من تحديات وما يشكله غيابها من مساس بحقوق المهاجرين وهضر للطاقات البشرية في الأمد المنظور وتهديد للتجانس الاجتماعي بالبلدان الموفدة على المدى المتوسط والطويل.

وأعبر عن أمني، في هذا الصدد، أن يتم التركيز بشكل خاص بمناسبة هذا اللقاء على التدابير الفعلية التي يمكن اتخاذها لضمان ترحيل ونقل الحقوق الاجتماعية المكتسبة للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية مع ترسيخ حقهم في تجميع فترات التأمين الاجتماعي التي يستوفونها خلال المهنة بكل البلدان التي يشتغلون بها.

حضرات السيدات والسادة:

إن كل منتبغ لواقع أسواق العمل بالبلدان العربية سيسجل دون أي تردد أو تحفظ ما تتميز به هذه الأسواق من تكامل في مجال عرض وطلب العمالة العربية ويتساءل في ذات الوقت عن مكامن الخلل التي قد تفسر غياب الاستثمار الأمثل لهذا التكامل فيما يحقق المصالح المشتركة للبلدان العربية المعنية.

وإننا إذ نثير هذا الموضوع لنسعى إلى دعوتكم إلى إعطائه الحظ الأوفر في مناقشاتكم واقتراحاتكم من أجل بلورة تصور عملي وواقعي يسمح بثمين هذا التكامل والنفوذ من خلاله نحو برامج للتعاون في مجال التشغيل تساعد على معالجة إشكالية الهجرة غير النظامية.

ونتطلع أن تتوج أشغال هذه الورشة بتوصيات حول آليات تفعيل الاتفاقيات العربية ذات الصلة بهذا الموضوع وخاصة اتفاقية منظمة العمل العربية حول تسهيل تنقل اليد العاملة العربية وذلك بما يدعم فرص التنقل في الوطن العربي كحل من الحلول الناجعة للحد من مشكلة الهجرة غير المنظمة.

فما أحوجنا بالفعل إلى تفعيل هذه الاتفاقية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تلقى بظلالها القاتمة على أسواق العمل ببلدان الاستقبال الأوروبية وما يترتب عنها من انعكاسات سلبية على أوضاع العمالة العربية بهذه البلدان.

إننا واثقون بأن تحقيق هذا المبتغى ليس صعب المنال إذ يكفي أن نستحضر بعض التجارب الثنائية الناجحة بين بعض البلدان العربية لتؤكد بأن الرهان في

متناولنا إذا ما توفرت شروط تحقيقه من خلال آليات وتدابير لتشجيع فرص الهجرة العربية البينية.

وتتمثل هذه الآليات، في نظرنا في تشجيع إبرام اتفاقيات اليد العاملة بين البلدان العربية ووضع الأطر المؤسسية والنظامية التي تسمح بتنظيم وتأطير تدفقات الهجرة ويساعد على الحد من الهجرة غير النظامية وعلى صيانة وحماية المصالح المشتركة للبلدان المتعاقدة وحقوق المهاجرين على حد سواء.

وأريد أن أكد، مجدداً، وقبل الختام، على أن الهجرة وتنقل الأشخاص كانتا السمتين البارزتين اللتين طبعتا علاقات الشعوب وأثرتا إيجابياً على رسم ثقافتها وعيشها المادي والحضاري.

وإذ تؤكد كل المؤشرات أن هذه الدينامكية ستستمر في منحى تصاعدي، فإننا مدعوون في ظل ذلك إلى التعامل معها من منظور استشرافي يأخذ بعين الاعتبار آفاق المستقبلية لكل بلد والتطور الذي ستعرفها العوامل المحددة لحاجياتها على المديين المتوسط والبعيد.

أشكركم مرة أخرى جزيل الشكر على حضوركم ومشاركتكم في إغناء هذا اللقاء منوها مجدداً بما تقوم به كل من منظمة العمل العربية ومنظمة الهجرة الدولية من أجل دعم الحوار والتشاور للنهوض بالهجرة النظامية والحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية.

وأتمنى صادقاً كل التوفيق والنجاح لأشغال هذه الورشة، أشكركم على حسن تتبعكم والسلام عليكم.
